وليس كالانسانية التي هي موجودة بان لها وجودا خاصا جامعا بل هي نفس الوجود بلا وجود ملبوس
وهو نفس الواجب وهو معنى بسيط وان كان المعبر عنه بلفظ مركبا وان كان له وجود مشترك
فيكون ذلك لانه ما حقيقته بجملته او يوخذ الوجود بالمعنى العام فيكون لان ما لابد فيه ما ثار هو ليس وجوده
الحق لكونه موجودا او جعل انه موجود في اصله ومهيته فنسئل سؤال التضعيف هل هو ذو وجود
ام لا فنسوغ بان له وجودا اي بالمعنى العام على انه لازم او لو فتش وقيل ليس هو بموجود على ان
وجوده صفة لشيء هو فيه واختار في التعليقات الشق الثاني حيث قال اذا قلنا واجب الوجود
موجود فهو لفظ مجاز معناه انه يجب وجوده وتحقيقه بانه يجب وجوده وهو سهو والحاصل ان حقيقة
الواجب عند الحكماء وجود خاص معروض للوجود المشترك المقابل للعدم على ما لخصه بعض من حاول
تلخيص كلامهم بان الحقيقة من الكون في الاعيان زائدة على الوجود المجرد المبدأ للممكنات الذي هو نفس
مهية الواجب وليس فيه اعتراف بكون الوجود الواجب زائدا على حقيقته وبانه يستلزم كون الواجب
موجودا بوجودين مع انه لا ادلوية لاحدهما بالعارضية والاخرى بالمعروضية اذ لا نظر لان النزاع لاحل
في زيادة مفهوم الكون العام وحصته التي هي نفس ذلك المفهوم مع خصوصية ما لا ما صدق هو عليه
من الوجودات المتخالفة انما النزاع في الوجود الخاص هو عين حقيقة الواجب ام زائد عليه فان وقع
في كلامهم ان الوجود المشترك على الواجب زائد في الممكن معناه ان مصداق حمله ومطابق صدقه
في الواجب ذاته بذاته وفي الممكنات ليس كذلك واما عن الوجه الاخر فبان الوجود ليس يجب ان
كان مشتركا فتأمل في هذا المقام فانك لو عرفت هذا المعنى في الوجود صرت من الراسخين
في العلم ان الوجود معلوم بالضرورة وحقيقة الواجب غير معلومة وغير المعلوم غير المعلوم

ضرورة

ضرورة واجيب عنه في المشهور ان المعلوم هو الوجود المطلق المغاير للخاص الذي هو نفس حقيقة الواجب
اما ان حقيقة الواجب غير معلومة لا لاحد بالعلم الحصولي الصوري فهذا مما لا خلاف فيه
لاحد من الحكماء والعرفاء وقد اقيم عليه البرهان كيف وحقيقته ليس الا نحو وجوده العيني الخاص به وليس
الوجود الخاص للشيء متعددا باختلاف المهية فانها امر مبهم لا يأبى تعدد انحاء الوجودات والعلم بالشيء
ليس الا نحو من انحاء وجود ذلك الشيء للذات المجردة واما ان حقيقته غير معلومة لاحد علما اكتناهيا واحاطيا
عقليا او حسيا فهذا ايضا لا يعتريه شبهة اذ ليس للقوى العقلية او الحسية التسلط عليه بالاحاطة والاكتناه
فان القاهرية والتسلط للعلة بالقياس الى المعلول والمعلول انما هو شان من شؤون علته وله حصول تام
عندها وليس لها حصول تام عنده واما ان ذاته لا يكون مشهودا لاحد من الممكنات اصلا فليس كذلك بل
لكل منها ان يلاحظ ذاته المقدسة عن الحصر والتقييد بالامكنة والجهات والاحياز على قدر ما يمكن للمفاض
عليه ان يلاحظ المفيض وكل منها ينال من تجلي ذاته بقدر وعائه الوجودي ويحرم عنه بقدر ضعفه
وقصوره وضيقه عن الاحاطة به لبعده عن منبع الوجود من قبل ضعف وجوده او مقارنته للاعدام و
القوى والمواد لا المنع وبخل من قبله تعالى فانه لعظمته وسعة رحمته وشدة نوره النافذ وعدم تناهيه
اقرب الى كل واحد من كل احد غيره كما اشار اليه في كتابه المجيد بقوله ونحن اقرب اليه من حبل الوريد
وقوله واذا سألك عبادي عني فاني قريب فهو سبحانه في العلو الاعلى من جهة كماله الاقصى والدنو الادنى
من جهة سعة رحمته فهو العالي في دنوه والداني في علوه واليه اشير في الرواية عن النبي ص لو انكم دليتم
بارض السفلى لهبط الى الله ثم قال يعقوب بن اسحق الكندي اذا كانت العلة الاولى متصلة بنا لفيضه
علينا وكنا غير متصلين به الا من جهته فقد يمكن فينا ملاحظته على قدر ما يمكن للمفاض عليه ان يلاحظ

Copyright © King Saud University